

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/31
29 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل أخرى

بيان لجنة التنسيق الإدارية (ACC) المقدم إلى
لجنة التنمية المستدامة

اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية (ACC) في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٥ البيان التالي الموجه إلى
لجنة التنمية المستدامة:

١ - تؤكد لجنة التنسيق الإدارية من جديد التزامها بجدول أعمال القرن ٢١ وبدعمها لجنة التنمية المستدامة. وتود أن تكرر القول بأن الحصول على تمويل إضافي جديد ما برح شرطاً حساساً بالنسبة للنجاح في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ كما تؤكد الحاجة إلى قدر أكبر من التوازن بين الجوانب الإنمائية والبيئية في عمليات المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)^(١). وهي ترحب بالجهود التي بذلتها مؤخراً اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة (IACSD)، وفقاً للنتائج التي توصلت إليها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٤، بقصد الانتقال من مرحلة الإبلاغ إلى نهج عملي الوجهة أكثر صلاحية للتنفيذ كرد من منظومة الأمم المتحدة على جدول أعمال القرن ٢١.

٢ - ولجنة التنسيق الإدارية تشترك بنشاط، عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، في وضع وتطوير اقتراحات محددة من أجل برامج ومبادرات مشتركة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وعلى وجه التحديد، ومتابعة لمقرر اتخذته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية

* E/CN.17/1995/1

(١) انظر أيضاً الفقرة ٥ من تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة

عن دورتها الرابعة E/CN.17/1995/1

المستدامة في دورتها الرابعة، نظمت اليونيدو، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، "اجتماع مائدة مستديرة بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات"، في الفترة من ٦ حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، بهدف الحصول على دعم البلدان المانحة للاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات وبين القطاعات، المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً. واشترك في ذلك الاجتماع ممثلون عن البلدان النامية والحكومات المانحة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية - الدولية وغير الحكومية. وكان بشير هذه المبادرة "برنامج المراكز الوطنية للإنتاج النظيف"، الذي شرع فيه مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو، والذي يجري العمل حالياً على إدخاله في سبعة بلدان نامية.

٣ - وهناك جهد مشترك ناجح آخر وهو "برنامج المناخ العالمي". إذ يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لها، والفاو، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، والمنظمات المعنية الأخرى، بقيادة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بإعداد اقتراح موحد يقدم إلى الحكومات من أجل الحصول على تمويل إضافي للبرنامج. وبالإضافة إلى هذا، و تلبية للفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، ينشأ الآن "برنامج مشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، باشتراك منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والفاو واليونيدو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). كما تعمم حالياً مذكرة التفاهم المتفق عليها من أجل توقيعتها. ولجنة التنسيق الإدارية تحث جميع البلدان، وبخاصة البلدان المانحة، على الدعم الفعال لهذه المبادرات المشتركة التي يمكن أن تقطع شوطاً بعيداً في سبيل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤ - وهناك أمثلة إضافية أخرى على التنسيق والعمل المشترك ضمن منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، بحثت في آخر دورة من دورات اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، (١ - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥)، منها "فرقة العمل لتقييم المياه في العالم"، وهي آلية استشارية لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات السليمة بيئياً والتنسيق على نطاق المنظومة في تنفيذ "برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". وعلاوة على ذلك، تضافرت المنظومة في جهودها لوضع مجموعة مؤشرات أساسية للتنمية المستدامة.

٥ - ولجنة التنسيق الإدارية تشاطر قلق الهيئات الحكومية - الدولية المختلفة بشأن الحاجة في عملية المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى معالجة البعد الإنمائي في جدول أعمال القرن ٢١ على نحو أفضل. وهناك قلق أيضاً بشأن احتمال تركيز العملية بشكل مفرط على الاجتماعات والإبلاغ بدلاً من التركيز على المنجزات الملموسة على المستوى الوطني. وتؤكد لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد، أهمية المتابعة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف بالنسبة لترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى عملٍ مجدٍ من أجل التخفيف من الفقر والحفاظ على البيئة على المستوى المحلي.

٦ - وفيما يتعلق بالجوانب الموضوعية من أعمال منظومة الأمم المتحدة في لجنة التنمية المستدامة، تدعم لجنة التنسيق الإدارية دعماً كاملاً اشتراك مدراء المهمات في اللجنة ذاتها وفي أفرقتها العاملة المخصصة وفي أنشطة اللجنة بين الدورات، مما يعود بالفائدة على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات، على حد سواء. ومن المتوقع أن تعزز المبادرات الجديدة ترتيبات العمل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والحكومات المانحة والحكومات المتلقية معاً، وأن تؤدي إلى تقديم دعم مالي إضافي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٧ - إن الوكالات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة لتدرك أهمية التركيز على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة على المستوى الوطني لدعم العمليات المضطلع بها قطرياً. ولذلك، فقد تضافرت في جهودها لتحليل الكيفية التي يمكن بها أن تسهم الاستراتيجيات القطاعية المتصلة بولايات ووكالات محددة في استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة الموصى بها في جدول أعمال القرن ٢١، وتدعمها على أفضل نحو. ومن شأن هذه الجهود أن توجه المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لدعم الأغراض والأولويات الوطنية.

٨ - ومن المسائل التي ينظر فيها حالياً في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة التشذيب الممكن لاحتياجات الإبلاغ. ولجنة التنسيق الإدارية ترحب بالمبادرات التي ترمي إلى ما يلي:

(أ) تشذيب تقارير الحكومات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة، بما فيها التقارير المتصلة بالاتفاقيات والمعاهدات؛

(ب) تشذيب التقارير المقدمة إلى مختلف مجالس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أو بمسائل التنمية المستدامة إجمالاً.

٩ - وترى لجنة التنسيق الإدارية أن للجنة التنمية المستدامة دوراً هاماً يتعين عليها القيام به في هذا الميدان، بما في ذلك ما يتعلق بتشذيب احتياجاتها الخاصة من التقارير، نظراً إلى أن الترتيبات الحالية تبدو وكأنها تنهك قدرات الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، معاً، وتنطوي على خطر الازدواجية. كما ترى أن الحاجة إلى نهج متكامل على المستوى الوطني، تدفعه الأولويات الوطنية، لا بد أن تكون نقطة البدء في المناقشة المتعلقة بتشذيب احتياجات الإبلاغ.

١٠ - ويمكن الإفادة، في الختام، بأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قد ولّد وسائل جديدة مثيرة للتعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كما أفضى إلى فرص جديدة لمساعدة الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية - الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والتعاون معها مباشرة.

- - - - -